

أو يضع وستون على الثلث ورواه البخاري في أول الكتاب من
 رواية العقدي يضع وستون ورواه أبو داود والترمذي
 وغيرهما من رواية سهيل يضع وستون بلائك ورواه الترمذي
 من طريق آخر وقال فيه أربعة وستون وقد نطقت كل واحدة
 منها عن كل واحد من الكتابين ولا اشكال في أن كل واحدة منهما
 رواية معروفة في طرف هذا الحديث وقال أربعة وستون بابا
 واختلفت العلماء في الراجحة من الروايتين فقال القاضي عياض
 الصواب ما وقع في سائر الآثار وثابت بالبرهان يضع وستون
 وقالت الشيخ أبو عمرو بن الصلاح هذا الثلث الواقع في رواية
 سهيل هو من سهيل كذا قاله الحافظ أبو بكر البيهقي وقد روي
 عن سهيل يضع وستون من غير شك وأما سليمان بن بلال فإنه
 رواه عن عمرو بن دينار عن العليم بن غيرك وهي الرواية الصحيحة
 الخرجها في الصحيحين غير أنها فيما عدا ذلك من كتاب يضع وستون
 وفيما عدا ذلك من كتاب البخاري يضع وستون وقد ثبت كل واحدة
 منها عن كل واحد من الكتابين ولا اشكال في أن كل واحدة منهما
 رواية معروفة في هذا الحديث قالت واختلفوا في الترجيح
 قال والأشبه بالانقاف والاحتياط ترجيح رواية الأقل قال وممن
 من ربح رواية الأكثر وأياها الغنائم أبو عبد الله الحلبي فان المحكمة
 لمن حفظ الزيادة جاز ما يبلغ قال الشيخ من الكلام في تعان هذه
 الشعب بطول وقد صفت في ذلك مضافات من غيرها فتأيد
 كتاب المهاج لأبي عبد الله الحلبي ما أم الشافعيين بجازي
 أو كان من دفعا إمام السلفين وهذا نحوه الحافظ الفقيه أبو
 بكر البيهقي في كتابه الجليل المحفل كتاب شعب الإيمان هذا الكلام
 الشيخ قال القاضي عياض يضع وستون والسبعة عشر لا فيها
 وفتحها في العدد فاما بضعة الثم فيا لغير والبضع في العدد

ما بين

ما بين الثلاث والعشر وقيل من ثلاث إلى تسع وقال الخليل
 البضع تسع وقيل ما بين اثنين إلى عشرة وما بين اثنين عشر إلى
 عشرين ولا يقال في اثنين عشر **فلس** وهذا القول هو الأشهر
 الا يظهر وأما السبعة فهي القطعة من الشيء معني الحديث يضع
 وستون خصلة قال القاضي وقد تعدد من أصل الإيمان
 في اللغة الصديق وفي الشرع تصديق القلب والشان وظواهر
 الشرع تنقله على الأعمال كما وقع هنا أفضلها لإله الله وإجزها
 اما طه الأذي عن الطريق وقد قد ما أن كمال الإيمان بالاعمال
 وتسامه بالطاعات وأن التزام الطاعات ومنه هذه الشعب من جملة
 الصديق ودلائل عليه وأنها خلق أهل الصديق فليست طارحة
 عن اسم الإيمان الشرعي ولا اللغوي وقد نبه صلى الله عليه وسلم
 على أن أفضلها التوحيد المتعين على كل أحد والذي لا يضع شي من
 الشعب إلا بعد صحته وأنها تأتي مع ضرره المسلمين من الماطة
 الأذي عن طريقه وبقى بين هذين الطرفين إعدادا لكون كل
 المجتهد يحصلها بخلية الظن وشبه الشعب لا يمكنه وقد فعل ذلك
 بعض من تقدم وفي الصحيح بأن ذلك مراد النبي صلى الله عليه وسلم
 صعبه ثم إنه لا يلزم معرفة أعيانها ولا يتقدح جهل ذلك في الإيمان
 إذا أصول الإيمان وفروع معلومة تحققة والإيمان بانها هذا العدد
 واجب في الجملة هذا الكلام القاضي وقال الإمام الحافظ أبو حنيفة
 ابن حبان كسرا ما تتبعت معني هذا الحديث مع وعد بالطاعات
 فإذا هي تزد على هذا العدد شيئا كثيرا فرجعت إلى الستين فعدت
 كل طاعة عدتها رسول الله صلى الله عليه وسلم من الإيمان فإذا نقص
 عن البضع والسبعين فحمت الجحيم إلى الستين واستنقت المعاد
 فإذا كل شيء عن الله عز وجل ونبيه صلى الله عليه وسلم من الإيمان
 تسع وستون شعبا لا يزيد عليها ولا تنقص فحلت أن مراد النبي